الجمهورية التونسية
الدورة العادية الأولى
مجلس نواب الشعب
2020

-2019

تقريــر لجنــة الفلاحة والأمن الغذائي والتجارة والخدمات ذات الصلة

حول مشروع قانون أساسي يتعلق بالموافقة على الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرّة القارّية الإفريقية (عدد 2019/69)

رئيس اللجنة: معز بلحاج رحومة

نائب رئيس اللجنة: محمد أحمد دلهومي

مقرر اللجنة: محسن عرفاوي

مقرر مساعد: محمد بونني

مقرر مساعدة: فاضل الوج

فيفري 2020

- **تاريخ إحالة مشروع القانون على المجلس:** 03 أكتوبر 2019
- **تاريخ إحالة مشروع القانون على اللجنة:** 26 ديسمبر 2019.
- **الوثائق المرفقة لمشروع القانون:** وثيقة شرح الأسباب، نص الاتفاقية،
- **تاريخ انتهاء الأشغال:** 30 جانفي 2020.

تقريــر لجنـة الفلاحة والأمن الغذائي والتجارة والخدمات ذات الصلة

حول مشروع قانون أساسي يتعلق بالموافقة على الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرّة القارّية الإفريقية (عدد 2019/69)

✓ أولا: تقديم مشروع القانون:

رغم تطورها المتواصل، تظل المبادلات التجارية الإفريقية بصفة عامة وبين تونس وإفريقيا بصفة خاصة، دون الإمكانيات المتوفرة ودون تطلعات الشعوب الإفريقية، وذلك بسبب عديد العقبات التي تعترض تنمية هذه المبادلات والتي من بينها ارتفاع مستوى التعريفات الديوانية والحواجز غير الديوانية في معظم هذه البلدان.

وبرعاية من مفوضية الإتحاد الإفريقي، وبمشاركة كل الدول الإفريقية انطلقت كل البلدان الإفريقية في مفاوضات منذ سنة 2016 تتعلق بإبرام اتفاقية تجارية قارية للتبادل الحرّ حيث تم الانتهاء منها في 2018 والتوقيع عليها من قبل 44 دولة من بينها تونس في مارس 2018.

كما تم في ماي 2019 بلوغ الحد الأدنى من عدد المصادقات (22 مصادقة) التي تخول لهذه الاتفاقية دخولها حيز التنفيذ الذي من المتوقع الإعلان عنه بمناسبة انعقاد الدورة 12 لاجتماع قمة رؤساء الدول وحكومات البلدان الأعضاء بالإتحاد الإفريقي التي ستلتئم يوم 7 جويلية بمدينة نيامي النيجرية.

وسيكون التطبيق الفعلي من قبل البلدان المصادقة على هذه الإتفاقية بعد استكمال المفاوضات بخصوص قواعد المنشأ وقوائم السلع الحساسة والسلع المستثناة.

وستشمل مفاوضات إنشاء المنطقة القارية الإفريقية للتبادل الحر في مرحلة ثانية والتي تم الشروع فيها بعد، مجالات سياسات الاستثمار والمنافسة وحقوق الملكية الفكرية.

وتهدف هذه الاتفاقية بصفة عامة إلى وضع إطار شامل ومتبادل المنفعة للعلاقات التجارية بين الدول الأعضاء في الإتحاد الإفريقي، وتتمثل الأهداف الخصوصية لهذه الاتفاقية بالأساس في:

- ✓ تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات نتيجة تخفيف تكاليف المعاملات التجارية.
- ✓ التخفيف من الارتباط بصادرات السلع الأساسية وتعزيز التحول الاقتصادي والاجتماعي لتحقيق النمو الشامل والتصنيع والتنمية المستدامة تماشيا مع "الأجندا 2063" للإتحاد الإفريقي.
- ✓ تنويع التجارة البينية الإفريقية وتحقيق هدف زيادة في حجم التجارة البينية بنسبة 50 بالمائة في أفق 2022، وذلك عبر تحسين مستويات التنسيق في تحرير المبادلات التجارية ووضع آليات التطبيق والتيسير والتنسيق المناسبة.
- ✓ حل المشاكل المرتبطة بتداخل العضوية في مختلف المجموعات الإقليمية الإفريقية.

ومن شأن هذه الاتفاقية تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات التونسية في الأسواق الإفريقية باعتبار المستوى الحالي المرتفع للمعاليم الديوانية المفروضة في أغلب البلدان الإفريقية على السلع المستوردة. كما أنها تنص على رفع الحواجز غير الديوانية التي تمثل بدون شك عائقا أمام انسياب السلع.

وسيكون لهذه الاتفاقية كذلك، تأثير إيجابي على تصدير الخدمات التونسية التي تتمتع بسمعة طيبة لدى عديد البلدان الإفريقية ومن بين القطاعات الواعدة التي سيتم تحريرها في إطار هذه الاتفاقية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وخدمات البنية التحتية، والخدمات المالية، والخدمات الهندسية والاستشارية، والسياحية، وهي قطاعات اكتسبت فيه المؤسسات التونسية خبرة عالية مما يؤهلها إلى تحسين تموقعها بالأسواق الإفريقية.

✓ ثانيا: أعمال اللجنة

نظرت لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والتجارة والخدمات ذات الصلة في مشروع هذا القانون في جلستها المنعقدة يوم 30 جانفي 2020 وذلك على ضوء ما ورد عليها من بيانات بوثيقة شرح الأسباب ونص الاتفاق.

وخلال النقاش، أشاد النواب بأهمية هذه الاتفاقية في تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات التونسية في الأسواق الإفريقية بما يساعد على النهوض بالاقتصاد الوطني.

وأشاروا الى وجود عدة صعوبات قد تعرقل تفعيل هذا المشروع على أرض الواقع منها عدم تكامل الاقتصاديات الإفريقية وضعف التواصل بين الدول الإفريقية على مستوى النقل البري والبحري والجوي.

هذا وأكد النواب على ضرورة وضع خطة إستراتيجية لإعادة تأهيل المؤسسات التونسية وذلك للرفع من جودة المنتجات وقدرتها التنافسية لاسترجاع نسق نمو الصادرات التونسية وضمان حظوظ وافرة للتواجد ضمن الاسواق الافريقية التي اصبحت محل اهتمام المستثمرين من جميع انحاء دول العالم.

وشددوا على ضرورة توسيع شبكة التمثيل التجاري بالبلدان الافريقية وخاصة منها بلدان إفريقيا جنوب الصحراء وعلى تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية والسياسية خدمة لهذا الغرض.

وأوصوا بالإسراع على الموافقة على هذه الاتفاقية وتفعيلها على أرض الواقع بما يساهم في الرفع من التبادل التجاري بين دول القارة الافريقية.

ثالثا: قرار اللجنة:

قرّرت اللجنة الموافقة مشروع القانون الأساسي المتعلق بالموافقة على الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرّة القارّية الإفريقية وذلك بإجماع الأعضاء الحاضرين.

رئيس اللجنة

مقرر اللجنة

معز بلحاج رحومة

محسن عرفاوي